

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

The impact of the system for determining the results of legislative elections on the formation of the government and parliament

جبلي بن عومر *

أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة
معسكر.الجزائر

Benaoumeur.djebli@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2025 / 06 / 18 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 26 تاريخ النشر: 2025 / 11 / 06

الملخص :

تتناول الدراسة نظامي تحديد نتائج الانتخابات وهما نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي كآليتين يعتمد عليهما لتحديد أعضاء غرفة البرلمان من بين المترشحين وذلك بالإعتماد على نتائج التصويت المعلن عنها رسميا ونهائيا ,حيث يظهر نظام الأغلبية في توزيع الدوائر الانتخابية وحجمها وفي عملية توزيع نتائج على المقاعد ومن ثم يظهر أثره في طبيعة الأعضاء الفائزون وإنتمائهم الحزبي الذي عادة مايقتصر على حزب أو حزبين وبين نظام التمثيل النسبي الذي يتدخل في توزيع الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد على الفائزين ومايترتب عه من تنوع حزبي داخل غرفة البرلمان وكل ذلك سيؤثر بالتبعية على تشكيلة الحكومة المطالبة بالحصول على موافقة البرلمان على برنامجها

* جبلي بن عومر

بمعنى ضرورة حصولها على الأغلبية داخل البرلمان ما يدفعها
إبتداءا على تشكيل الحكومة بناءا على المقاعد المتحصل من قبل
حزب.

الكلمات المفتاحية : الإنتخابات- البرلمان- نظام الأغلبية-
نظام التمثيل النسبي- الحكومة

Abstract:

The study deals with the two systems for determining the election results, namely the majority system and the proportional representation system, as two mechanisms relied upon to determine the members of the parliament chamber from among the candidates, based on the results of the voting.

Keywords: Elections - Parliament - Majority system - Proportional representation system - Government

المقدمة :

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

تعتبر الانتخابات وسيلة اساسية لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي لذلك يقول الفقيه ليون برديات بأنه لا يوجد شيء أهم في النظام الديمقراطي من الانتخاب¹ , ولقد ظهرت هذه الوسيلة مع ظهور نظريات السيادة الشعبية التي جاءت إثر الثورات التي عرفتها أوروبا ضد الاستبداد الذي كانت يخلط فيه مفهوم السلطة السياسية مع فكرة الحاكم وانه أصل وأساس السلطة صاحب السيادة المطلقة , لتنتقل إلى الشعب مصدر السلطات .

ولكن ونظرا لإستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في الديمقراطيات القديمة لاسيما الاغريقية والرومانية , حيث كان يجتمع معظم السكان في الساحة العامة ليتخذوا قرارات تخص سائر شؤونهم مباشرة ودون وساطة النواب , وظهرت الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية التي تقوم على انتخاب الشعب لممثلين له ممارسة السلطة نيابة عنه , وهكذا أصبحت الانتخابات تلعب دورا مهما في انتقاء الحكام وتوليهم السلطة بصفة شرعية ,

وشهدت هذه الوسيلة تطورا مع مرور الوقت فبعدما كانت مقيدة بفئة معينة لها ثروة أو مستوى تعليمي ظهر الاقتراع العام المفتوح لسائر المواطنين كما ظهر الانتخاب المباشر الذي يقوم على تمكين الناخبين من اختيار مرشحهم بصفة مباشرة وظهر الانتخاب غير المباشر الذي يمر عبر اختيار الناخبين يختارون مندوبين يوكل لهم اختيار المنتخبين , أما بخصوص سير العملية الانتخابية فلقد ظهر نظام المرشح الفردي أو الانتخاب الفردي والذي يقوم على تقسيم الدولة إلى دوائر إنتخابية صغيرة نسبيا لكل دائرة إنتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها بحيث يرشح كل حزب مرشحا واحدا عنه لهذا المنصب وهناك نظام القائمة

الاسمية والذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر إنتخابية كبيرة وواسعة النطاق ,بحيث يعطي لكل دائرة عدد من المقاعد بقدر ماتضم من سكان ويرشح كل حزب قائمة بعدد من الاسماء المرشحين بعدد المقاعد مع عدد من الاحتياطييين فينتخب سكان دائرة لعدد معين من النواب² ,كما ظهر في الأخير وفيما يخص عملية تحديد النتائج نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي فما طبيعة هاذين النظامين وما أثرهما على تشكيل الحكومة والبرلمان.

وللإجابة على هذه الإشكالية إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في ضبط اسلوب تطبيق هاذين النظامين في عملية تحديد نتائج الانتخابات التشريعية والأثر الذي يوقعه النظامان على تشكيل الحكومة والبرلمان.

المبحث الأول: اطار مفاهيمي لنظام تحديد نتائج الانتخابات

تعرف العملية الانتخابية عدة مراحل تبدأ بعمليات تحديد الدوائر الانتخابية والترشح وضبط القوائم مروراً بالحملة الانتخابية ثم عملية التصويت وصولاً إلى فرز الأصوات وتحديد النتائج وتخضع هذه الأخيرة لقواعد ترتبط بطبيعة النظام الانتخابي المتبع من قبل الدولة وفي هذا الصدد يظهر نظامان شهيران يتم على اساسهما تحديد النتائج هما نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي ولكل نظام خصائص وأثار.

المطلب الأول: نظام الأغلبية

لغويا تعني الأغلبية الأكثرية أما إصطلاحا وفي الدراسات والممارسات السياسية الديمقراطية فمعناها أن يفوز المترشح او المترشحون الذين حصلوا على أغلبية الأصوات في الدائرة الإنتخابية ,أما من يليهم من المترشحين في الترتيب ففاشلون ، ويعد نظام الأغلبية من ابسط وأقدم نظم الانتخاب في العالم إذ يرجع تاريخه إلى بريطانيا سنة 1265 حيث جرى وفقه إنتخاب

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

أعضاء البرلمان في حينها وهي فكرة تقوم على مبدأ من مبادئ الديمقراطية كنظام للحكم والذي يتمثل في حكم الشعب بواسطة أغلبية الشعب مع حماية حقوق الأقلية وذلك لإستحالة وقوع الاجماع بين افراد الشعب³ ويصلح هذا النظام سواء في اسلوب الانتخاب الفردي أو الانتخاب على القائمة وهو الذي يسمح للمترشح أو المترشحين الذين يحوزون على أكثر الأصوات بالفوز في الانتخابات وينقسم نظام الأغلبية إلى نوعين⁴

الفرع الأول: نظام الأغلبية المطلقة

تعني حصول المترشح على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها، أي التي شاركت في العملية الانتخابية أي 50%+1 مهما كان عدد المترشحين وهذا اذا كان عدد الأصوات المعبر عنها زوجي، اما إذا كان فرديا لايمكن قسمته على إثنين كأن يكون 999 صوت فإن الأغلبية تكون 500 صوت فما فوق⁵، وإلا أعيدت الانتخابات مرة ثانية ولذلك يدعى بنظام الاغلبية على جولتين، وفي الجولة الثانية وبغية تفادي تكرار الانتخابات تذهب بعض الدول في نظامها الانتخابي إلى وضع جملة من الأحكام والضوابط والمبادئ بهدف حسم مشكلة الأغلبية المطلوبة في الدور الثاني، فيسمح بإشتراك جميع المترشحين وفي هذه الحالة لايشترط القانون في الجولة الثانية حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات وإنما يكفي للفوز بالانتخاب حصول احد المرشحين على أكثر الأصوات المعطاة وهو المعمول به في فرنسا، وقد يكفي القانون الانتخابي بالإعادة بين المرشح الأول والمرشح الثاني للذين فازا وإقصاء باقي المترشحين بأكثرية الأصوات في الجولة الأولى وفي هذه الحالة فإن فوز أحدهم بالأغلبية المطلقة شيء مؤكد⁶ ولقد أخذ النظام الانتخابي الجزائري سابقا بأسلوب

الإقتراع على الإسم الواحد (النظام الفردي) وبالأغلبية على دورين أي ينبغي للمرشح الحصول على الأغلبية المطلقة⁷.

الفرع الثاني: نظام الأغلبية البسيطة

أما في ظل هذا النظام فيفوز المترشح إذا كان الانتخاب فردياً أو المترشحون إذا كان النظام بالقائمة (حسب المقاعد) الحاصلون على أكثر الأصوات دون الإعتداد بما إذا شكلت هذه الأصوات النصف أو أكثر أو أقل ، فلو كانت في دائرة انتخابية عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم 5000 صوت بحيث حصل المرشح الأول على 1500 صوت والمرشح الثاني على 1000 صوت والمرشح الثالث على 900 صوت والرابع على 800 صوت والمرشح الخامس على 800 صوت فيفوز مباشرة المرشح الأول بمقعد تلك الدائرة إذا كان الانتخاب فردياً رغم أن باقي المرشحين حصلوا مجتمعين على أكثر من نصف أصوات الدائرة⁸.

أما بالنسبة للتصويت بالقائمة بمعنى تتعدد المقاعد في الدائرة الواحدة كأن يكون عدد المقاعد أربعة فإن القائمة المقدمة عن الحزب الفائز الأول تحصل لوحدها على المقاعد الأربعة، أما باقي الأحزاب لا تحصل على أي مقعد رغم حصولها على عدد معتبر من الأصوات وعليه لانتخيل في هذا النظام المبسط إعادة الانتخاب بسبب حسم النتيجة في الجولة الأولى ولذلك يسمى بنظام الجولة الأولى.

وعليه نستنتج أن نظام الأغلبية بنوعيه الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية يكفل فوز من حصل على أغلبية الأصوات على كل المقاعد دون إقامة أي وزن للأصوات الأخرى التي حصلت عليها الأحزاب أو الأفراد إستناداً إلى قاعدة الفائز يكسب الكل⁹.

المطلب الثاني: نظام التمثيل النسبي

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

يقصد بنظام التمثيل النسبي أن يكون لكل مجموعة مترشحة عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع الأصوات المعبر عنها، وهذا لا يتحقق إلا في إطار أسلوب الانتخاب بالقائمة ولا يصلح في نظام الانتخاب الفردي لإستحالة تقسيم مقعد واحد بين عدة متنافسين، فيتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم بمقدار عدد المرات التي تحصل فيها القائمة على المعامل الانتخابي والذي يعني تقسيم الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المخصصة للدائرة وهذا النظام يتمشى مع مبدأ تمثيل الاقليات السياسية فإذا كانت هناك دائرة إنتخابية لها 10 نواب وترشحت فيها 4 أحزاب واسفرت النتائج عن 60% لحزب (أ) وحصل الحزب (ب) على 20 % و 10 % لحزب (ج) و 10 % كذلك للحزب (د) وهكذا يحصل بموجب نظام التمثيل النسبي حزب أ على 6 مقاعد والحزب ب على مقعدين في حين يحصل كل من الحزب ج ود على مقعد واحد لكل منهما¹⁰، وفي حال بقاء أصوات للمجموعة المترشحة زائدة بعد حصولها على حضاها من المقاعد فإنه يتم تمثيلها بطرق مختلفة من أهمها:

الفرع الأول: نظام الباقي للأقوى

ومضمونه وبعد توزيع المقاعد كل حزب أو مجموعة حسب الأصوات التي حصلت عليها فإنه لامحالة من بقاء مقاعد لم توزع يقابلها أصوات موزعة على الأحزاب والمجموعات المشاركة لم تحقق لتلك الأحزاب الحصول على مقعد من تلك المقاعد ومثاله في دائرة انتخابية هناك 5 مقاعد و 100 ألف صوت فيكون المعامل الانتخابي 20 ألف للحصول على مقعد فلو حصل الحزب أ على 43 ألف صوت، والحزب ب على 28 ألف

صوت,الحزب ج 19 ألف صوت ,الحزب د على 10الاف صوت
فيكون توزيع المقاعد كالآتي:

- الحزب أ 43 ألف صوت= مقعدين ويبقى له 3 آلاف صوت
 - الحزب ب 28 ألف صوت= مقعد واحد ويبقى له 8 آلاف صوت
 - الحزب ج 19 ألف صوت= 0 مقعد ويبقى له 19 ألف صوت
 - الحزب د 10 آلاف صوت= 0 صوت ويبقى له 10 آلاف صوت
- وعليه نجد أن عدد المقاعد الموزعة هي 3 مقاعد وبقي
مقعدين يقابلها 40 ألف صوت ولكنها موزعة على الأحزاب
الأربعة فطبقا لنظام الباقي للأقوى يتم ترتيب الأحزاب حسب
مابقي لها من أصوات تنازليا بحيث يحصل الحزب الأول على
مقعد ثم الذي يليه بحسب مابقي من مقاعد فتوزع كالآتي:
- وعليه يأتي أولا الحزب ج الذي بقي له 19 ألف صوت فيحصل
على مقعد

- ثم يليه الحزب د الذي بقي له 10 الاف صوت فيحصل على
مقعد

- وهكذا توزع المقاعد بمقعدين للحزب أ ومقعد للحزب ب ومقعد
للحزب ج ومقعد للحزب د¹¹.

الفرع الثاني:طريقة المعدل الأقوى

وفق هذه الطريقة يتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم
التي حصلت على المعدل الأقوى ,ونحصل على هذا المعدل
بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد
المقاعد التي حصلت عليها مضافا إليها مقعد إفتراضي وفق
الصيغة الآتية:

معدل القائمة=

وعليه وطبقا لهذه الطريقة فإن توزيع المقعدين المتبقين
يكون كالآتي:

$$\text{الحزب أ } 3/43000 = 14333$$

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

الحزب ب $14000=2/28000$

الحزب ج $19000=1/19000$

الحزب د $10000=1/10000$

وعليه يكون الحزب صاحب المعدل القوى هو الحزب ج فيحصل على مقعد ثم يليه الحزب أ فتكون النتائج كالآتي:

- يحصل الحزب أ على 3 مقاعد

- يحصل الحزب ب على مقعد واحد

- يحصل الحزب ج على مقعد واحد

- لا يحصل الحزب د على أي مقعد¹².

المبحث الثاني: أثر نظام تحديد النتائج على تشكيل الحكومة والبرلمان وعلاقتها

يشير نظام تحديد النتائج إلى استعمال قواعد فنية قصد ترجيح النتائج بين المترشحين في الانتخاب، فيتحول الصوت في الانتخاب إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين، ومن ثم يؤثر في تشكيل البرلمان من حيث عدد ونوعية الأحزاب داخله وما سترتب بخصوص تحديد الحكومة المراد تشكيلها سواء بحكومة أغلبية يسيطر عليها حزب معين أو إئتلافية، ومن ثم فإن نظام تحديد النتائج هو أمر ليس حيادي بل يتعلق بالإختيار السياسي والمصالح والخلفيات تؤخذ بعين الاعتبار عنداختيار هذا النظام.

المطلب الأول: أثر نظام تحديد النتائج على تشكيل غرفة البرلمان

يقضي اسلوب الديمقراطية في الحكم على حتمية حكم الشعب بنفسه بمعنى سلطة التشريع لكل افراده، وبما أن ذلك مستحيل من الناحية العملية، كان على الشعب إختيار ممثلين عنه يقومون بما يعجز عنه هو، فالبرلمان يسمح بتعبير تقريبي عن الإرادة العامة، فيتولى البرلمان مهامه بسلطة التشريع نيابة عن

الشعب، ولإختيار أعضاء البرلمان يكون اللجوء إلى الانتخابات وفق قواعد تضبط العملية الانتخابية لاسيما نظاما لتحديد النتائج والمتمثلين في نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي والذان يؤثران في تحديد شكل غرفة البرلمان .

الفرع الأول: أثر نظام الأغلبية على تشكيل غرفة البرلمان

كان نظام الأغلبية السابق بالظهور كأساس لتحديد النتائج إذ اخذت به أغلب الدول، بحيث كان يمثل في نظر واضعي دساتيرها وقوانينها النظام الأمثل والأنسب لتمييزه بالبساطة والوضوح والقدرة على التطبيق بعيدا عن التعقيدات الحسابية في توزيع المقاعد، فيكتفي بفوز المرشح أو القائمة الذي نال أو نالت أكثرية الأصوات المعبر عنها مما يترتب عن ذلك:

- فوز الأحزاب الكبيرة مشكلة من حزبين أو ثلاثة على الأكثر على كل مقاعد غرفة البرلمان نظرا لأنه يعطي الفائز كافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية دون الاعتداد بما حصل عليه الآخرون من أصوات مما يؤدي إلى ظلم الاقلية التي قد تحصل على نسب دون الاغلبية ولكنها محترمة لذلك هناك من يربط غالبا بين نظاما لأغلبية وبين نظام الثنائية الحزبية حيث نجد أن الأنظمة السياسية التي تسود فيها الثنائية الحزبية (الحزبان الكبيران) تأخذ بنظام الأغلبية وفي أغلب الأحيان الأغلبية البسيطة (على درجة واحدة)¹³

- يترتب عنه معارضة قوية ومتماسكة لتشكلها من حزب واحد أو اثنين على الأكثر تقوم بالدور الرقابي وتقدم نفسها كبديل عن طرح الأغلبية.

- يخفف من حدة الصراعات السياسية نظرا لأنه يؤدي إلى الثنائية الحزبية فيجعل الحزبين المتنافسين يعملان على وضع برامج واقعية معتدلة للظفر باصوات الناخبين المعتدلين.

أثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

- يمنع من فوز الأحزاب المتطرفة ما لم تتركز قواعدها الشعبية في دوائر جغرافية محددة.
- يحافظ على الصلة بين الناخب والمنتخب .
- يسهم في فوز المرشحين الأحرار بحيث يعطي فرصة للمرشحين الأحرار الذين يتمتعون بشعبية كبيرة من الفوز¹⁴.
- قد يؤدي إلى عزوف الكثير من الناخبين عن التصويت قناعة منكم بأن أصواتهم ستذهب سدى .
- يؤدي إلى إستبعاد النساء من البرلمان استنادا الى المرشح أكثر شعبية مما يؤدي الى التقليل من حظوظ النساء في ترشيحهم.
- هذا النظام يفتح للسلطة المجال للتلاعب بالحدود الانتخابية بتقسيم الدوائر الانتخابية لتأمين فوز مناصريها¹⁵.

الفرع الثاني: أثر النظام النسبي على تشكيلة غرفة البرلمان

يعتبر هذا النظام الأحدث في الظهور وإن كان يوصف بأنه نظام معقد وهناك صعوبة كبيرة في إجراء التوزيع النسبي للمقاعد وفوز الأصوات فيؤدي على التأخر في إعلان النتائج مما قد يعرض العملية الانتخابية لعملية تزوير ومع ذلك فإنه يترتب عنه بالنسبة لغرفة البرلمان:

- يعمل نظام التمثيل النسبي على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل دقيق بحيث يحد من حصول الأحزاب الكبرى على مقاعد إضافية تفوق نسبتها، مما يسمح للأحزاب الصغيرة بالوصول إلى البرلمان بما حصلت عليه من أعداد محدودة من أصوات الناخبين لذلك هناك من يربط بين نظام التمثيل النسبي ونظام تعدد الأحزاب وذلك أن كل حزب مهما كان ضعيفا فإنه يكون واثقا من أنه سيمثل في البرلمان فيتمسك بوجوده وعد الإندماج في حزب آخر¹⁶.

- يقلل من الأصوات الضائعة فالناخب يدرك أن صوته مؤثر في الانتخابات مما يحفزه نحو المشاركة في الانتخابات.
- يضمن نظام التمثيل النسبي التمثيل الصادق للشعب بمختلف اتجاهاته مما يؤدي إلى تكوين هيئة نيابية تعبر عن آراء الشعب وميوله.
- يحول دون الاستبداد في البرلمانات لوجود أحزاب صغيرة تمكنت من الحصول على مقاعد فتعمل على فرض وجودها وقد تشكل معارضة قوية.
- من جهة أخرى يترتب عن نظام التمثيل النسبي تمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب في البرلمان مما يصعب من تكوين أغلبية برلمانية متجانسة مما قد يعرقل العمل التشريعي مما يدفع الأحزاب إلى التكتل داخل البرلمان لدعم حزب قوي مقابل الحصول على حقائب وزارية¹⁷.

المطلب الثاني: أثر نظام تحديد النتائج على تشكيل الحكومة

تعتبر الحكومة كيانا دستوريا جماعيا يضم العديد من الوزارات ,على رأس كل وزارة وزير يتولى تسيير الشؤون العمومية في مجال تخصص وزارته ,وهو سلطة سياسية عندما يشارك في إتخاذ القرارات العامة للسلطة التنفيذية وهو الرئيس الأعلى في الوزارة يتولى رسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها كما يعتبر في نفس الوقت سلطة إدارية يتولى مصالح الدولة وتأمين سير المرافق العمومية الخاضعة لسلطته والتنسيق بين الوحدات الادارية التابعة لوزارته¹⁸ وتساهم النظم الانتخابية في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة وبشكل خاص الحكومة في تنفيذ إلتزاماتها الدستورية والقانونية بتحقيق الأمن والإستقرار وتقديم الخدمات والإزدهار الاقتصادي كما تساهم في تعزيز المشاركة السياسية المتنوعة من مكوناتها المختلفة اثنيا وطائفيا ودينيا ,كونها تساهم في بناء الحياة

أثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

الحزبية وتكون عاملاً مؤثراً في كثرة أو قلة أعداد الكتل السياسية داخل قبة البرلمان، الأمر الذي ينعكس على تشكيل الحكومة وشكلها من ناحية كونها حكومة إئتلافية أو من تركيبة واحدة، وهذا ما تناوله بأثر نظام الأغلبية على تشكيل الحكومة وكذا النظام النسبي.

الفرع الأول: أثر نظام الأغلبية على تشكيل الحكومة

من الآثار التي تترتب على إخضاع نتائج الانتخابات التشريعية لنظام الأغلبية على تشكيلة الحكومة:

- يتولد من تطبيق هذا النظام إنشاء سلطة تنفيذية قوية تتمثل في تشكيل حكومة من حزب واحد وتسمى حكومة الأغلبية لذا فهي تتصف بالتجانس والبرنامج المشترك وهو برنامج حزب الأغلبية البرلمانية الذي يشكل الحكومة بمفرده مما يساهم بدرجة كبيرة في تهيئة البيئة لقيام الحكومة بانجاز مهامها

- في المقابل فإن تطبيق نظام الأغلبية يؤدي إلى تكوين معارضة قوية ومتماسكة تقدم نفسها كبديل عن الحكومة عند فشلها وتقوم بدورها الرقابي على أكمل وجه¹⁹.

الفرع الثاني: أثر النظام النسبي على تشكيلة الحكومة

يؤدي نظام التمثيل النسبي كأساس لتحديد نتائج الانتخابات التشريعية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة:

- يؤدي هذا النظام إلى تعدد الأحزاب مما يصعب من تحقيق أغلبية برلمانية قوية تمكن من تشكيل حكومة متجانسة قادرة على تحمل النقد والاستجابات وطرح الثقة بالحكومة.

- يكون البديل عن حكومة الأغلبية ونظراً لتعدد الأحزاب يكون السعي لإقامة التكتلات لتشكيل حكومة توزع فيها الحقائق الوزارية على أعضاء أحزاب هذا الإئتلاف بحيث يعطي كل

حزب عددا معينا من الوزارات يتناسب مع عدد المقاعد التي احرزها في البرلمان وهو ما يسمى بالحكومة الائتلافية.

- تتميز الحكومة الائتلافية بالضعف في اتخاذ القرارات السياسية المصيرية التي تخضع للمساومات والمجاملات السياسية على حساب المصلحة الوطنية مما يؤدي على سيطرة الأحزاب الصغيرة على الائتلاف الحكومي.

- كما تترتب عن الحكومة الائتلافية الأزمات الوزارية أو عدم الاستقرار الوزاري كما يسمى والناجم غياب الأغلبية السياسية التي تستند إليها الحكومة أثناء تشكيلها، أو الاختلاف على البرنامج الحكومي، أو التعرض لازمة عدم الثقة، أو انسحاب مفاجئ لواحدة من القوى في الائتلاف الحكومي مما يتسبب بانهيار الحكومة،.. وتكون مخرجاتها صعوبة تشكل الحكومة، أو عدم استمراريتها لمدة طويلة، أو تكرار انسحاب أو حجب الثقة عن بعض وزرائها، أو تأخر إقرار مشاريع القوانين التي ترفعها²⁰.

- الأمر ذاته تتميز به المعارضة على مستوى البرلمان حيث تكون متعددة تتألف من عناصر متنافرة تفتقد على القوة والانسجام بالإضافة إلى الغموض وعدم الوضوح بسبب تعدد أطرافها²¹.

الخاتمة:

يعتبر نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي أسلوبان يعتمد عليهما في عملية تحديد نتائج الانتخابات لاسيما الانتخابات التشريعية والتي يتحقق من خلالها إختيار ممثلي الشعب على مستوى البرلمان والتي تنعكس بدورها على تشكيل الحكومة وذلك في الدول التي تأخذ بالفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث يقوم نظام الأغلبية على:

- يسمح للمترشح أو المترشحين - إذا كان للدائرة الانتخابية أكثر من مقعد- الذين حازوا على اغلبية الأصوات بالفوز في الانتخابات

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

- نظام يترتب عنه فوز الأحزاب الكبرى في البرلمان بينما يسحق الأحزاب الصغرى التي فازت ببعض الأصوات مما يؤدي في الأخير إلى اندثار الأحزاب الصغيرة وانضمام أعضائها للأحزاب الكبرى مما يحقق الثنائية الحزبية.
- يترتب عنه حكومة اغلبيّة قوية ومتماسكة
- بينما يقوم نظام التمثيل النسبي على:
- يقوم على اساس توزيع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم بمقدار ما حصلت عليه من أصوات وهو نظام لا يصلح إلا بالنسبة لنظام التصويت على القائمة لا النظام الفردي.
- يترتب عليه تمثيل الأحزاب الصغيرة التي لاتضع أصواتها على قلتها مما يشجع إلى نظام متعدد الأحزاب.
- غالبا ينعكس التعدد الحزبي داخل البرلمان على تشكيل الحكومة التي تكون إنتلافية بضمها لعدة احزاب تحقيقا للأغلبية داخل البرلمان مما قد يتسبب في عدم الإستقرار الحكومي .

الهوامش:

¹ رابحي أحسن , الوسيط في القانون الدستوري , الطبعة الثانية, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر , 2014 , ص115.

² عفاف حبة ، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجيستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر) ،2005،ص22

³ نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011 ،الأردن ، ص323.

⁴ سعيد بوالشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة , الجزء الثاني ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 ,الجزائر،ص112.

- 5 المرجع نفسه، ص113.
 - 6 قدور ضريف ، أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في ظل القانون العضوي 19-08 المعدل والمتمم ،مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة لمين دباغين سطيف 2، العدد الثالث، جوان 2019 ، ص94.
 - 7 القانون 91-17 المؤرخ في 15 أكتوبر 1991 يعدل ويتم القانون 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات ،الجريدة الرسمية رقم 48.
 - 8 نعمان أحمد الخطيب ،المرجع السابق، ص325.
 - 9 المرجع نفسه، ص325-326.
 - 10 سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص114.
 - 11 المرجع نفسه، ص116.
 - 12 لرقم رشيد ،النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجيستر في القانون العام، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق ، 2005-206، ص44-45.
 - 13 نعمان أحمد الخطيب ،المرجع السابق ، ص326.
 - 14 سعد عبود وآخرون ،النظم الإنتخابية ، مركز بيروت للابحاث والمعلومات ، 2005، بيروت، ص200.
 - 15 صالح حسين علي عبدالله ، الانتخابات كاسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ،مصر، دار شتات، 2004، ص135.
 - 16 ابراهيم عبد العزيز شيجا ، النظم السياسية والقانون الدستوري – تحليل النظام الدستوري المصري- ، منشأة المعارف ، الاسكندرية _ مصر) ، 2000، ص322.
 - 17 نعمان أحمد الخطيب ،المرجع السابق ، ص332.
 - 18 أمالو نبيل ، قاعدة التضامن الحكومي في النظام القانوني الجزائري بين الحتمية الدستورية والممارسة العملية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2020 ، ص101.
 - 19 خضر القرغولي - اسراء علاء ، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد عام 2005، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، العدد 39 ، 2015 ، العراق ، ص96.
 - 20 سعيد بوالشعير، المرجع السابق ، ص119.
 - 21 نعمان احمد الخطيب ، المرجع السابق، ص407.
- قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:**
-الكتب:

اثر نظام تحديد نتائج الانتخابات التشريعية على تشكيل الحكومة والبرلمان

- 1- رابحي أحسن ,الوسيط في القانون الدستوري ,الطبعة الثانية, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر , 2014
- 2- نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011 ،الأردن.
- 3- سعيد بوشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة , الجزء الثاني ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 ,الجزائر
- 4-سعد عبدو وآخرون ،النظم الإنتخابية ، مركز بيروت للابحاث والمعلومات ,2005، بيروت
- 5- صالح حسين علي عبدالله ، الانتخابات كاسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ,مصر, دار شتات،2004،
- 6- ابراهيم عبد العزيز شيجا ، النظم السياسية والقانون الدستوري – تحليل النظام الدستوري المصري-، منشأة المعارف ،الاسكندرية _ مصر.

-المقالات:

- 1- قدور ضريف ، أحكام نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي في ظل القانون العضوي 19-08 المعدل والمتمم ,مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية, جامعة لمين دباغين سطيف 2,العدد الثالث, جوان2019
- 2- أمالو نبيل ، قاعدة التضامن الحكومي في النظام القانوني الجزائري بين الحتمية الدستورية والممارسة العملية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة ، المجلد 05 ،العدد 01 ، 2020 ،
- 3- خضر القرغولي - اسراء علاء ، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد عام 2005، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، العدد 39 ، 2015 ، العراق

-المذكرات:

- 1- عفاف حبة ، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي –دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجيستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر) ,2005،
- 2- لرقم رشيد ,النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر,مذكرة ماجيستر في القانون العام, جامعة منتوري بقسنطينة,كلية الحقوق ,2005-2006,

-القوانين:

- القانون 91-17 المؤرخ في 15أكتوبر1991يعدل ويتم القانون89-13 المؤرخ في 07أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات ,الجريدة الرسمية رقم48.